ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

Obstacles to Social and Political change in the Iraqi Social Reality: A Sociological study

Dr. Haitham Faisal Ali

Tikrit University, Faculty of Arts, Department of Sociology

* *Corresponding author: E-mail* : haitham123fasi@gmail.com

07710978837

Keywords:
Disability,
Change,
Society

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 2 May. 2021
Accepted 1 June 2021
Available online 15 Aug 2021
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

The research deals with obstacles of social and political change - a sociological study of the Iraqi social reality. The problem of the research was represented in the extent of the reflection of impediments to change on the political and social change of Iraqi society through adopting a sociological study of the Iraqi social reality. The aim of the research is to identify the obstacles to social change and the concepts associated with it. To know the nature of the obstacles to political and social change in Iraqi society. And to identify the relationship of political obstacles and external regional links to political and social change. Knowing the role of obstacles that have tribal roots in political and social change. Knowing the impact of economic obstacles on political and social change. Standing on the role of administrative and financial corruption On political and social change and its reflection on political and social stability, the research reached several results, the most important of which are: There is a set of political, social and security factors and the intertwining of internal and external complexity, which makes many obstacles to political and social change in the Iraqi scene. The tribal system and the clans shaped Iraqi society and contributed to effective roles that gave birth to sectarianism and quotas, and contributed to the changes that took place at different stages in the history of Iraq, whether social or political. The growing role of the clans is one of the most important social problems that affect the structural composition of the state of Iraq. Represented by the strangeness of the circumstances, the changed scene, and the rapid events that all Iraqi squares witnessed for the ninth of April (two thousand and three) And the precipitations that followed, such as the political tyranny of previous regimes. Conflicts and the spread of armed manifestations and the growing role of religious parties, and affiliations that imposed themselves on its reality, confronted the groups of society with all its Iraqi sects. Iraq became an arena for ethnic and Athenian liquidations away from social reform. The research recommended the adoption of a national project that would contribute to transforming the tribes into a support point in political and social change. And the imperative of the inevitability of change that is reflected in the correct development and progress of states, reflecting positive social and political aspects to achieve prosperity and prosperity. The necessity of national cooperation for civil society organizations and formal and informal institutions to establish the civil state to build a new society based on justice and in which the tribe takes its social and cultural role in building.

© 2021 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.28.2021.15

معوقات التغير الاجتماعي والسياسي في الواقع الاجتماعي العراقي دراسة سوسيولوجية

ا.م.د.هيثم فيصل علي/ جامعة تكريت/ كلية الآداب/ قسم الاجتماع

الخلاصة:

تناول البحث معوقات التغير الاجتماعي والسياسي – دراسة سوسيولوجية في الواقع الاجتماعي العراقي. وتمثلت مشكلة البحث في مدى انعكاس معوقات التغير على التغير السياسي والاجتماعي لدى المجتمع العراقي من خلال تبني دراسة سوسيولوجية في الواقع الاجتماعي العراقي. وهدف البحث الى الوقوف على معوقات التغير الاجتماعي والمفاهيم المرتبطة به. ومعرفة طبيعة معوقات التغير السياسي والاجتماعي في المجتمع العراقي. والتعرف على علاقة المعوقات السياسية والارتباطات الإقليمية الخارجية بالتغير السياسي والاجتماعي. ومعرفة دور المعوقات التي لها جذور قبلية بالتغير السياسي والاجتماعي. ومعرفة أثر المعوقات الاقتصادية بالتغير السياسي والاجتماعي. والوقوف على دور الفساد الإداري والمالي في التغير السياسي والاجتماعي وانعكاسه على الاستقرار السياسي والاجتماعي وتوصل البحث إلى عدة نتائج أهمها: أن هناك مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية و الأمنية وتشابك التعقيد الداخلي والخارجي، بما يجعل الكثير من معوقات التغير السياسي والاجتماعي في المشهد العراقي. النظام القبلي والعشائر شكل المجتمع العراقي وساهم بأدوار فاعلة فولدت منه الطائفية والمحاصصة وساهمت في التغيرات الحاصلة في مراحل مختلفة من تاريخ العراق سواء كانت اجتماعية أو سياسية. تنامي دور العشائر هو أحد أهم الإشكالات الاجتماعية التي تؤثر في التركيبة البنيوية لدولة العراق . متمثلة بغرابة الظروف والمشهد المتغير والأحداث السريعة التي شهدته الساحات العراقية جميعا لفترة التاسع من ابريل سنة(ألفين وثلاثة) وما تلتها من ترسبات ، كصراعات الاستبداد السياسي للأنظمة السابقة . واجهة فئات المجتمع بكل أطيافه العراقية نزاعات وانتشار المظاهر المسلحة وتنامي دور الأحزاب ذات الطابع الديني ، وانتماءات فرضت نفسها على واقعه ، وأصبح العراق ساحة للتصفيات العرقية والأثنية بعيدا عن الإصلاح الاجتماعي . وأوصى البحث بتبني مشروع وطني يساهم في تحويل العشائر الى نقطة دعم في التغير السياسي والاجتماعي. وضرورة حتمية التغير الذي ينعكس على تطور الدول وتقدمها بصورة صحيحة عاكسا الجوانب الاجتماعية والسياسية الايجابية لتحقيق الازدهار والرفاهية . ضرورة التعاون الوطني لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية لإقامة الدولة المدنية لبناء مجتمع جديد يقوم على العدالة وتأخذ فيه القبيلة دورها الاجتماعي والثقافي في البناء.

مقدمة:

على الرغم من أن التغير سمة حتمية أكدها علماء الانثروبولوجيا كظاهرة اجتماعية إلا أن التقبل بالتغير في المجتمعات الإنسانية مسألة ليست بالسهولة ، فمن الناس من يؤمن بالتغيير ويدعمه ويساهم فيه بشكل فعلي حياةً وثقافة و فكرا ومنهج وفق الشكل المناسب للتغيير. ومنهم من لا يؤمن بالتغيير ويقف في طريقه ويضع العقبات لإعاقة التغيير. وبناء على التغيير فهناك ثلاثة فئات الاولى تريد تحقيق التغيير والثانية تقف ضد التغيير وهنالك فئة سكونية خاملة يطيب لها مسرح المشاهدة.

وهذه الفئات الثلاثة في الواقع العملي تأخذ فيها الاولى سبل الدعم لإحداث التغيير والثانية تتسلح بسبل الصد والمعارضة والمواجهة والإعاقة لوأد عملية لتغيير.و أما الثالثة تكتفي بعدم المبالاة لا في السعي وراء التغيير أو رفضه.

هذه الدراسة تركز حول الفئة المعارضة للتغيير والتي تضع المعوقات في سبيل التغيير خصوصا التغير السياسي والاجتماعي موضوع هده الدراسة.

الفصل الأول/الإطار النظري للبحث

المبحث الاول :

اولاً: مشكلة البحث :تمثل مشكلة الدراسة في مدى انعكاس معوقات التغير على التغير السياسي والاجتماعي لدى المجتمع العراقي من خلال تبني دراسة سوسيولوجية في الواقع الاجتماعي العراقي. وبناء على ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:-

١. ما طبيعة معوقات التغير السياسي والاجتماعي في المجتمع العراقي؟
٢. ما علاقة المعوقات السياسية والارتباطات الإقليمية الخارجية بالتغير السياسي والاجتماعي
٣. ما دور المعوقات التي لها جذور قبلية بالتغير السياسي والاجتماعي
٤. ما أثر المعوقات الاقتصادية بالتغير السياسي والاجتماعي
٥. ما دور الفساد الإداري والمالي في التغير السياسي والاجتماعي وانعكاسه على الاستقرار السياسي والاجتماعي

ثانيا أهمية البحث

١. تتمثل أهمية البحث في الاثر الذي تحدثه معوقات التغير السياسي والاجتماعي على قيام الدولة الوطنية.
٢. وأهمية عكس الواقع العراقي في فترة ما بعد ٢٠٠٣م وأثر التدخلات الاقليمية الخارجية على التغير السياسي والاجتماعي.

ثالثا : أهداف البحث

يهدف البحث الى:-

١. الوقوف على معوقات التغير الاجتماعي والمفاهيم المرتبطة به.
٢. معرفة طبيعة معوقات التغير السياسي والاجتماعي في المجتمع العراقي.
٣. التعرف على علاقة المعوقات السياسية والارتباطات الإقليمية الخارجية بالتغير السياسي والاجتماعي.

٤. معرفة دور المعوقات التي لها جذور قبلية بالتغير السياسي والاجتماعي.
٥. معرفة أثر المعوقات الاقتصادية بالتغير السياسي والاجتماعي.
٦. معرفة دور الفساد الإداري والمالي في التغير السياسي والاجتماعي وانعكاسه على الاستقرار السياسي والاجتماعي.

رابعا: المنهجية البحث

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستنباطي.

المبحث الثاني

التعريف بالمفاهيم والمصطلحات العلمية

تعريف المعوق

أولاً: لغةً

اسم فاعل من الفعل الرباعي عوق قال في الصحاح: "عاقه عن كذا يعوقه، واعتاقه أي حبسه وصرفه عنه، وعوائق الدهر: الشواغل من أحداثه، والتعوق: تثبط والتعويق: التثبيط.(الجوهري، بد.ت، ٢٢٦)

وتم تعريفها في تاج العروس : "العوقُ: الحبس والصرف ، ويقال عاقه عن كذا يعوقه إذا حبسه وصرفه"(الزبيدي ، ٢٦،١٣٢٥/٢)

ثانياُ: اصطلاحا

المعوق هو الشيء المانع، سواء كان هذا الشيء مادياً أم معنوياً الذي يحول دون حدوث شيء آخر ماديا أو معنويا.(عثمان، ٢٠١٢، ص٥)

تعريف التغير

أولاً: التغير لغةً

إن المدلول اللغوي للتغير يوجد في مادة (التغير) والتي تعني التحول والتبدل والانتقال من حالة الى حالة اخرى. جاء في لسان العرب لابن منظور تغيير الشيء عن حالة تحول وغيره أي حوله وبدله كأن جعله غير ما كان عليه. (ابن منظور،١٩٨٨م،١٠٣٥/٤) وفي معنى آخر استبدال الشيء لشي آخر ، وتعني التحول والتبدل . وعرف الفيروزابادي التغير بأنه :"تغير عن حاله : تحول وغيره: جعله غير ما كان وحوله وبدله"(الفيروزابادي، ١٩٩١م،١٥١/٢). وفي اللغة الانجليزية أيضاً يشير المصطلح "change"

الى معنى الاختلاف في اي شيء خلال فترة زمنية محددة .(Oxford dictionary) وقد استخدم هذا المصطلح في البحوث الاجتماعية للدلالة علي الاختلافات التي تطرأ علي الظواهر خلال فترة محددة.

ثانياً: التغير اصطلاحا

وذكر الهمزاني أن التغير :" يشير إلى الاختلاف الكمي أو الكيفي ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة، أو اختلاف الشيء عما كان عليه، في خلال فترة محددة من الزمن" (الهمزاني، ١٩٩٠، انترنت)
ذهب ابن خلدون ان أحوال الأمم وعوائدها ونحلهم لا تدوم علي وتيرة واحدة ومنها مستقر ، إنما هو الاختلاف علي الأيام والأزمنة ، والانتقال من حال الي حال ، كما يكون ذلك في الاشخاص والاوقات وكذلك يقع في الاوقاف والاقطار والأزمنة الدوال.(ابن خلدون،د.ت،ص٤)

هذا يدل أن هذه الظاهرة لاحظها ابن خلدون قبل تأسيس علم الاجتماع الغربي بذلك هي سنه اجتماعية لا تخص مجتمع دون آخر ، ولو اختلفت العوامل وطريقة الحياة العامة.

يعرفه (جيرث وملز) بأنه (التحول الذي يطرأ علي الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد ، وكل ما يطرأ علي النظم الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد ، وكل ما يطرأ علي النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي في مدة زمنية معينة). عبر الفيلسوف اليوناني "هيراقلطس " عن فكرة التغيير حقيقة الوجود ،وقال ان التغيير قانون الوجود ، والإستقرار موت وعدم. (الدقس،١٩٨١، ص١٧) وعبارته عن التغير في المجتمع تعتبر هي أدق تعبير يمكن ان توصف به التغيرات الاجتماعية التي تحدث في المجتمع ، حيث قال "انه من المستحيل ان ينزل المرء الي النهر مرتين ويجد نفس التيار المائي الذي نزل فيه في المرة الاولي يجري فيه في المرة الثانية.(عثمان آخرون،٢٠٠٨،ص ٧)

ويقول المحافظون أن هنالك ضرورة لدراسة التغير الاجتماعي والتحكم فيه بضبط وتيرة التغير والنتائج المستقبلية التي ستتبع عملية التغير الاجتماعي ، والمحافظون عكس "الراديكالين" الذين ينادون بضرورة التغير الاجتماعي والعمل علي تحطيم كل العوائق التي تحول دون حدوث التغير الاجتماعي . يعرف ما كيونس "Macionis" التغير الاجتماعي بانه التحول في تنظيم المجتمع وفي انماط السلوك عبر الزمن. ويعرف أيضا مصطلح التغير الاجتماعي أيضاً بانه ، عملية اضطرارية مستمرة ومتتابعة في اختلافاتها لمجتمع معين أو شعب من الشعوب أو على ظاهرة من الظواهر الاجتماعية. (Robert,1969,p9)

ذهب "جي روش" في كتابة التغير الاجتماعي – مدخل الي علم الاجتماع الذي الفه عام ١٩٦٨م – ان التغير الاجتماعي يلاحظ في الزمن ولا يكون سريع الزوال لدى فئات واسعه في المجتمع ويغير مسار حياتها . وحدد أربع صفات للتغير هي : (الدقس،١٩٩٦، ص ٢١٦)

١. التغير الاجتماعي ظاهرة عامة (General phenomenon) وهذا النوع يؤثر في اسلوب حياة أفراد عديدين في المجتمع وفي أفكارهم .

٢. التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي (social structure) وهذا النوع يؤثر في هيكل النظام الاجتماعي الجزء أو الكل .

ومن هنا ترتبط النظرية المستخدمة في هذه الدراسة (البنائية الوظيفية أو التوازن) بموضع الدراسة.

٣. يكون التغير الاجتماعي محدداً بالزمن أي يكون مبتدئاً بفترة زمنية ومنتهياً بفترة زمنية معينة من أجل المقارنة بين الحالة الماضية والراهنة .
٤. ان التغير الاجتماعي يجب ان يتصف بالاستمرارية والا فلن يمكن فهمه والاخذ به.
٥. عرف العالم وليم أوجبرن (w.ogburn) بأنه (الاختلافات التي تحدث في بناء أي نظام اجتماعي خلال فترة زمنية من الزمن ، وأيضاً التحولات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي ، التغير في السلوك في بناء المجتمع ، ويشير التغير الاجتماعي غالباً الي التغير في السلوك الانساني) .

التغير الاجتماعي يشمل نوعين من أنواع التغير الاجتماعي أولاً التغير الاجتماعي التلقائي ، وينقسم إلى قسمين قد يكون ذاتياً نابعاً من داخل المجتمع ومن مجموعة تفاعل ظروف اجتماعية أو بيئية ، كما يكون نتيجة الانفصال ثقافي يتمثل في الالتقاء حر مع ثقافة أو ثقافات أخرى .

ثانياً : التغير الاجتماعي المقصود : هذا النوع قد يكون مفروضاً علي المجتمع وعن طريق القوة كما عرفته الانسانية من حروب وصراعات واستعمار ، أو قد يكون التغير الاجتماعي مخططاً له بمشاركة افراد المجتمع جزئياً أو كلياً تنفيذاً لبرامج تم اعدادها مسبقاً.(ابراهيم،١٩٩٢م،ص٥-٦)

وايضاً يعرف التغير الاجتماعي بانه:" عملية اضطرارية مستمرة ومتتابعة في اختلافاتها وتعديلاتها وتحويلاتها التي تطرأ على انماط الحياة لمجتمع معين أو شعب من الشعوب ، أو علي ظاهرة من الظواهر الاجتماعية ، وعلي آفاق العلاقات الاجتماعية خلال فترة زمنية معينة والتي يمكن ملاحظتها وتقديرها". (رضوان،٢٠٠٨م، ص٧)

وهو ايضا: (كل تغير يطرأ علي البناء الاجتماعي في كل من النظام الاجتماعي أو في جزء منه لذلك يجب النظر الي التغير من خلال لحظة معينة من الزمان). والتغير الاجتماعي هو الشيء الذي يميز عالم الانسان عن عالم الحيوان ، فالحيوانات لا تغير نظام وأساليب حياتها ، واذا حدث تغير فهو تغير بيولوجي فقط . فالإنسان هو من يقوم بابتكار بيئة جديدة فالتغير الاجتماعي حقيقية واقعية ٠وتم تعريفه بانه (التغير الاجتماعي يشير الي كافة أشكال التحول الجزئية أو الكلية التي تطرأ علي البناء الاجتماعي – الثقافي لمجتمع من المجتمعات تحدث عبر سلسلة متصلة من العمليات المستمرة عبر الزمن ويكون لها نتائج بعيدة المدى عبر المستويات المختلفة للبناء الاجتماعي(زائد وآخرون، ٢٠٠٦م، ص٢٦)

ويرى الباحث أن هذا التعريف يحقق المزايا التالية :

١. يفصل بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي ، حيث يعتبر ان جوانب البناء الاجتماعي متكاملة.
٢. انه لا يفصل بين التغيرات الكلية والتغيرات الجزئية ، فالتميز الجزئي يمكن ان يؤثر في البناء الاجتماعي ككل .
٣. يفترض هذا التعريف ان التغير الاجتماعي عملية دينامية تتناقض مع السكون والثبات ، وهي عملية متصلة تحدث في عمليات فرعية عديدة عبر الزمن.
٤. ولابد ان نشير هنا ان التغير الاجتماعي يختلف من مجتمع لأخر وهذا الاختلاف يجعل المفاهيم التي تطرقنا لها سابقاً لا تتحقق في بعض الدراسات . لذا نبه المفكرون الباحثين في مجال التغير الاجتماعي الى التعرف علي جوانب جديدة لم تسلمها التعريفات السابقة ، وكذلك عدم الاعتماد علي التعريفات التي تراكمت قبل اجراء الباحثين لدراستهم . وهذا ما ذهب اليه كل من دهانو بيرت (Gerth) ومن ارايت ميلز (mills) فقد حددا مجالات معينة يجب ان تركز عليها بحوث التغير حصرت في خمسة أسئلة رئيسية : ما الشيء الذي يتغير ؟ وكيف يتغير وما اتجاه التغير ؟ وما معدل التغير ، وماهي العوامل الرئيسية في التغير ؟

يمكن دراسة التغير الاجتماعي – سواء كان مخططاً أو غير مخطط كمياً أو كيفياً وفقاً لسته مكونات هي : (زائد وآخرون، ٢٠٠٦م، ص ٢٢)

١. نوع التغير أو هويته : يشير نوع التغير الى الظواهر التي تتعرض للتغير كالسلوك والممارسات اليومية والاتجاهات ومظاهر التفاعل والبيئة والسلطة ، وانساق التدرج الاجتماعي وغيرها من مكونات البناء الاجتماعي .
٢. مستوى التغير : يشير الى الموضوع الذي يحدث فيه التغير . و تتدرج مستويات التغير من الفرد الى الجماعة الى التنظيمات والنظم بالمجتمع والأسرة .
٣. زمن التعبير : يشير الى المدى الزمني الذي يحدث فيه التغير حيث يمكن التفرقة بين التغيرات قصيرة المدى والتغيرات بعيدة المدى .
٤. وجهة التغير تشير الى المسلك تقدمي الى الامام أو يسير في مسلك تقهقري الي الخلف ، كما قد يكون التغير تطورياً أو دائرياً . كما قد يحدث في شكل طفرات أو تذبذبات أو تنوعاً علي نفس الموضوعات الأساسية.
٥. حجم الغير : يشير الى مقدار التغير قد يظهر في شكل زيادة بسيطة أو اضافة طفيفة لعناصر جديدة ، كما قد يكون تغيراً هامشياً وقد يكون تغيراً شاملاً ثورياً .
٦. معدل التغير : هو يشير الى درجة السرعة أو البطء في حدوث التغير ، فالتغير قد يكون سريعاً أو بطيئاً ، وقد يكون مستمراً أو منطقياً قد يكون منظماً أو فوضوياً

هنالك حقيقة لا يمكن انكارها وهي ان الملحقات والظواهر والنظم الاجتماعية تتغير لا يمكن ايقافها وهذه خاصية تميز عالم الانسان عن عالم الحيوان فالحيوان لا يغير من نماذج اسلوب

حياته ،واذا حدث تغير فانه خفيف لا يقارن مع ما يحدث في العالم الانساني.(عبدالرؤوف، ٢٠٠١، ص٩)

أي ان التغير في العالم الحيواني ، هو تغير بيولوجي فقط ، والانسان هو الكائن الوحيد الذي لا يستطيع ان يتكيف مع البيئة فقط وانما يخلق بيئة جديدة .

تعريف المجتمع

أولاً: المجتمع لغة

المجتمع في اللغة هو(مصطلح مشتق من الفعل جمع، وهي عكس كلمة فرق، كما أنها مشتقة على وزن مفتعل–وتعني مكان الاجتماع،ويبين المعنى الذي يقصد بهذه الكلمة هو جماعة من الناس،وهذا رد على من يعتقد أنها كلمة خاطئة ويقول إنّه ينبغي استخدام كلمة جماعة بدلاً منها،ويسمى العلم الذي يعنى بدراسة المجتمع من جميع نواحيه بعلم الاجتماع).(منصور، ٢٠١٣، ص ١٨٧)

والمجتمع لغة كما جاء في معجم المعاني الجامع –هو عبارة عن فئة من الناس تشكل مجموعة اجتماعية تعتمد على بعضها البعض، يعيشون مع بعضهم–وتربطهم روابط, ومصالح مشتركة وتحكمهم عادات وتقاليد وقوانين واحدة.(الجوهري، ، ص ٣٢–٣٣)

ثانياً: المجتمع اصطلاحا

وهناك عدة تعريفات للمجتمع من الجانب السياسي,والجانب الاجتماعي، والجانب النفسي وغيرها، ويمكن تعريفه اصطلاحا على انه عدد كبير من الأفراد المستقرين الذين تجمعهم روابط اجتماعية ومصالح مشتركة ترافقها أنظمة تهدف إلى ضبط سلوكهم ويكونون تحت رعاية السلطة، (صبحي،٢٠٠٠،ص١٧) والمجتمع هو مجموعة من الأشخاص الأحياء، وليس مجموعة من الأفكار فحسب، وهؤلاء الأشخاص مكتفون بذاتهم، ومستمرون في البقاء، ويتنوعون بين ذكور وإناث، وقد وصف المجتمع من قبل علماء الاجتماع على أنّه أكبر جماعة يمكن أن ينتمي إليها الأفراد، وله القدرة على التكيف بذاته، وأن يكون مكتفيا بحيث يستمر إلى اللانهاية، ويعتبر من الصعب أن ترسم حدود وثابتة لأي مجتمع معين حيث إن هذه الحدود تتغير وتختلف باختلاف الأحوال، وحسب الغرض المراد من تحديدها.(توفيق، ١٩٩٢، ص٦٩)

الفصل ثاني

معوقات التغير السياسي

هنالك اختلافات بين المجتمعات في استجابتها للتغير ودرجة تقبلها له . وتنتج من هذه الاختلافات مجموعة من العوائق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها التي تعوق من مسألة التغير. وهذا ما ستناوله في الجزء التالي.

اولاً: معوقات اجتماعية لها جذور قبلية

تعتبر القبيلة من معوقات مقاومة التغيير السياسي في المجتمع ، وهى أكثر الشرائح التي تعاني من (فوبيا التغير) ، وتخشى من تميع في القيم أو ضياع السلطة أو الثروة أو النفوذ أو تخشى من الجديد أو نتيجة للعزلة التي تعيشها القبيلة تفرضها على نفسها قد تظهر المقاومة بشكل كبير حينما يتعلق التغير بالقيم والعادات والتقاليد والمعتقدات الاجتماعية. (بكوش،٢٠١٧م،٩٢-٩٣)

فالنظام الطبقي في مجتمع القبيلة والنظام الصارم من أهم معوقات التغير السياسي لأن ذلك يتعلق بالميل للمحافظة على الامتيازات. ويلاحظ أن الافراد الذين يقومون بالمعارضة لا يخشون على زوال مصالحهم الاجتماعية والاقتصادية. (بكوش،٢٠١٧م ،٩٣)

يشكل النظام العشائري والقبلي البنية الاساسية للمجتمع العراقي، ومنذ البدايات المبكرة لوجود العشيرة، ساهمت وعلى مدى التاريخ بأدوار فاعلة ومؤثرة بالمجتمع وفي طبيعة العلاقات والتغييرات الحاصلة في مراحل مختلفة من تاريخ العراق سواء اكانت اجتماعية أو سياسية . اذ شهدت العشيرة تغييرات مختلفة على نحو عام وحسب ما تقتضي مصلحة العشيرة وزعامتها في استمرارهم واستمرار وجودهم وتحقيق اهدافهم في جوانب الحياة المختلفة، وما شهده المجتمع العراقي من تغييرات كبيرة وهائلة في المرحلة الحالية، ادت الى تغييرات جوهرية على المستوى العشائري عن طريق الولاءات المختلفة وصراع المصالح واختلال واضح في القيم والسنن المتبناة من العشيرة. (أحمد، ٢٠٢٠، ص١)

وترفض العشائر كمؤسسات اجتماعية التحديث وترفض التغيير الاجتماعي والثقافي، الذي يتناقض مع العادات والقيم ومصلحة العشيرة وهيمنة العشيرة على المجتمع بشكل عام، وكذلك عدم الانسجام والتواصل والموائمة بين تركيبة المجتمع يساهم في عرقلة التغيير الاجتماعي والسياسي،وايضا انعدام التخطيط وانعدام وقلة الاختراع والابتكار والعقول النيرة المفكرة في المجتمع، واصحاب الولاء العشائري الكامل يفكرون بآلية كلاسيكية تقليدية لا تبحث عن الجديد وعن طرق التفكير الحديثة والمبتكرة، التي من الممكن أن تحدث نقلة نوعية في طرائق التفكير وأنماط التفكير والسلوكيات والاجتماعيات."(https://annabaa.org/arabic/reports/21886)

وتزايد دور العشائر هو أحد أهم الإشكالات الاجتماعية التي تؤثر في التركيبة البنيوية لدولة العراق ، و يؤثر ذلك في عملية التطور والتغيير السياسي والاجتماعي والثقافي إذا لم يتم توظيفه بشكله دقيق وصحيح، ويؤثر ايضا في شكل البناء للمجتمع المتحضر . فإن الولاء الأعلى لقطاعات من المواطنين غالباً ما يؤثر سلباً على الولاء لكيان الدولة خصوصا بعد تشويه مفهوم الدولة من ناحية التفكك البنيوي لأجهزتها ومؤسساتها الخدمية والامنية، كما أن تمدد نفوذ العشائر في داخل الأحزاب السياسية سوف يضعف قدرتها على استقطاب المواطنين استناداً إلى أطر فكرية وبرامج سياسية وطنية عابرة للحدود العرقية والطائفية والدينية، كما أنه يلغي بتأثيراته على العملية الانتخابية فتصبح في جانب منها محكومة بالتوازنات القبلية والعشائرية.

ثانيا : معوقات سياسية وارتباطات إقليمية خارجية

حظى العراق بأهمية جعرافية واقتصادية في لعبة التوازنات الدولية ولأهميته الحضارية والجيواقتصادية والجيوسياسية فقد كان العراق مركزا استقطاب القوى الدولية ذات القدرة على التأثير على الساحة الدولية.(منصور، دون تاريخ، ص ٤٩)

تأسست الدولة العراقية بعد أن انهارت الدولة العثمانية على بد الاستعمار البريطاني وبعد قرن تأسست الدولة العراقية الجديدة في (٢٠٠٣) على يد الاحتلال الامريكي. لذلك يمر العراق بالعديد من المشاكل والازمات التي من بينها تكوين الهوية الوطنية.(بحك وآخرون، ٢٠٠٦، ص ٦٥)

إن الظروف التي شهدها العراق ما بعد التاسع من نيسان٢٠٠٣ وترسبات الاستبداد السياسي للأنظمة السابقة واجه المجتمع العراقي تحديات وإشكالات عديدة سياسية–اقتصادية، وأمنية، واجتماعية فرضت نفسها على واقعه وعلى مدى استقراره المجتمعي، ومن ثم على إمكانية بناء الدولة العراقية على أسس جديدة، ولعل أهم 'تلك الإشكالات التي شكلت كابحاً 'أمام بناء الدولة بمؤسساتها كافة هي الإشكالات 'السياسية الاقليمية والخارجية. انطلاقا من أن تحقيق البناء الإنساني والاجتماعي للفرد يُعد حجر الزاوية 'في تأسيس أركان الدولة الحديثة إلى' جانب الأبعاد الأخرى.

بعد الاحتلال الانجلو امريكي تعرض العراق لنوعين من العوامل التي تعتبر من عوائق التغير السياسي والاجتماعي تتمثل في :

١. عوامل داخلية تتعلق بطبيعة المجتمع العراقي وخصوصياته.
٢. عوامل خارجية مرجعيتها البعد الاقليمي للعراق وظروف الاحتلال ومار رافقها من آثار.

فالعوامل الداخلية التي انعكست على التغير السياسي والاجتماعي هو ظهور الطائفية والقوى السياسية والقوميات العراقية وصراعاتها وتنافسها مما أثار تساؤل حول مستقبل الوحدة الوطنية في العراق. ومن أهم ملامح هذه الفترة بروز الخطاب الطائفي والهويات الفرعية الطائفية التي تسببت في الفوضى والعنف وفتح المجال للتجاذبات الداخلية بين مختلف القوى والفاعلين داخل العراق.(المشاقبة وشبلي، ٢٠١٢م، ص٨٦)

فقد شجع قرار سلطة التحالف المؤقت حركة التمرد وأسهم بطريقة أو بأخرى في تعميق الهويات الطائفية والعرقية من خلال المفاهيم الخاطئة وما نجم عنها من أعمال عنف. لعب الإعلام الغربي والأمريكي بشكل خاص على وتر مظلومية القوميات والطوائف خلال الفترات السابقة لحكم الرئيس الراحل صدام حسين، كالشيعة، الأكراد والمسيحيين، محملا السنة وليس السلطات الاستبدادية هذه المسؤولية، بهدف زرع الانقسامات بين مكونات الشعب العراقي.(اليازيد،٢٠١٥م، ص٤١)

ويرى الباحث أن هنالك محاولة سعى اليها دعاة التغيير لإيمانهم بأن للاحتجاجات أو المطالب السلمية في الدول والأنظمة الديمقراطية الحديثة دور كبير في التحول والتغير السياسي، حيث نجد أن تلك الأنظمة تحاول استغلال أزمة الاحتجاجات لتحويلها إلى فرصة ، وبالتالي يستفيد صانع القرار من

الضغط الشعبي لإجبار القوى السياسية أو الدولة نحو تحقيق التغيير السياسي. ولكن لم ينجح ذلك في العراق بسبب التعامل الأمني مع هذه الاحتجاجات التي قامت من اجل التغير السياسي، وبالتالي ضاعت كل الآمال من أجل تحويل هذه الازمة إلى فرصة لتحقيق الاصلاح السياسي من قبل صانع القرار. هناك محددات اخرى وهي على النحو الاتي: (مركز الفرات، ٢٠١٩م)

١. الوضع السياسي الهش.

٢. عدم التوافق السياسي.

٣.البنية السياسية التي تعاني من خلل هيكلي نتيجة اعتماد نظم انتخابية غير معبرة عن تمثيل ارادة الجماهير، بقدر ما هي معبره عن تمثيل ارادة القوى السياسية المشتركة في السلطة.

٤.انتشار السلاح خارج الدولة.

ويرى الباحث أن الاحتجاجات السلمية في العراق، هى افضل حل لتأسيس الشرعية و تمنح السلطة القدرة على تحقيق التغيير والاصلاح السياسي.

كما أن الموقف الدولي الذي يعتبر مقوم اساسي اتجاه التغيير السياسي، ويمكن استثماره باتجاه التغيير السياسي، واعتراف المجتمع الدولي بهذا التغيير فيما بعد.

ثالثا : معوقات اقتصادية

وبسبب الحرب والظروف التي يعيشها العراق من تناطح الطائفية والصراعات الداخلية ارتفعت نسبة الحرمان الاجتماعي بسبب انهيار البنى التحتية للعراق وتدهور الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية. وظهور مشكلة التوزيع الغير عادل للثروة بين أفراد المجتمع ومكوناته. وتمثل هذه معضلة لم تستطع الحكومات التي جاءت بعد الغزو من حلها. (يحي، ٢٠١٤م، انترنت)

إن الحرب قامت بتدمير البنى التحتية للعراق ، وفشلت مشاريع إعادة إعمار العراق لفترة ما بعد الحرب مما ادى ذلك لتغويض مؤسسات الدولة و التي خضعت لفترة عقوبات طالت فترتها منذ التسعينيات وحتى ٢٠٠٣م وكذلك آثار الحروب الاقليمية في ايران والكويت.(سامح،٢٠٠٦م،ص ١٣٧)

ويرى الباحث أن هذه الآثار قد أدت الى شل حركة النشاط الاقتصادي بسبب تدمير هياكه المؤسساتية والصناعية وانهيار قطاع الخدمات والطرق والاتصالات والنقل . كا تدهور قطاع النفط مما أوجد ذلك صعوبات تعوق من النشاط الانتاجي بخاصة الصناعات التحويلية والزراعة.

رابعا:ضعف الوعي الثقافي للفرد.

إن الذي يشكل منبع تفكير وسلوك المواطن داخل الدولة العراقية، وهو إدراك الفرد ومعرفته لواقع مجتمعه ومحيطه الإقليمي بشكل خاص والدولي بشكل عام، ومعرفة طبيعة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط به، ومعرفة مشكلات العصر مختلفة الاتجاهات، وكذلك معرفة القوى الفاعلة والمؤثرة في صناعة القرار السياسي وطنيا وعالميا. ويشكل الوعي السياسي طريق الفرد لمعرفة حقوقه وواجباته في كل الأنظمة الديمقراطية أو الشمولية. (اليازيد، ٢٠١٥م، ص١٤) ولذلك يحتاج الفرد إلى رؤية سياسية واعية وشاملة بالظروف والأزمات التي تواجه المجتمع .

خلاصة

تثير إشكالية التغير السياسي والاجتماعي قضايا مركزية لعل من أهمها قضية الفشل في تحقيق التنمية السياسية التي تتضمن ترشيد السلوك السياسي للفرد من خلال دعم التنشئة السياسية المكرسة لمفهوم المواطنة، وتوسيع المشاركة وإمكانيات المساواة بين مختلف طوائف المجتمع من جهة، وعجز الحكومات القائمة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ما يترتب عن ذلك من احتكار السلطة وغياب التوزيع العادل للثروة من جهة أخرى، أحد المحددات الرئيسية في تعميق الانقسامات الطائفية وتنامي الولاءات غير قومية على حساب الولاء الوطني .وبناء على ذلك تشكل إشكالية إدارة التعددية العرقية والطائفية تحديا أصيلا في بناء الدولة، ولعل عدم قدرة السلطة المركزية في إدارة فوارق الهوية كان السبب الرئيسي وراء اندلاع العديد من الحروب الأهلية، وتنامي الحركات الانفصالية والقوى المتطرفة في العراق.

الفصل ثالث

الفساد الإداري والمالي وانعكاسه على الاستقرار السياسي والاجتماعي.

اولا: دور المؤسسات الرقابية في الحد من الفساد .

إن الفوضى التي شاعت بعد التغيير السياسي في ٢٠٠٣م أدت الى انتشار الفساد الاداري والمالي في جميع مؤسسات الدولة مما أثر ذلك سلبا على الاقتصاد حيث تعاظمت مشكلة التضخم والبطالة والمديونية الخارجية. وانخفض مستوى قطاع الصحة والتعليم . واذداد حجم التفاوت بين دخول فئات المجتمع. بالضرورة أن هذه الظاهرة تؤثر حتما على الاستقرار السياسي والاقتصادي.(اليازيد، ٢٠١٥م، ص٦٠)

من الصعب علميا تقدير حجم الأموال التي اختلست أو أهدرت بصورة غير قانونية او شرعية، خلال السنوات الماضية، ولكن يمكن قياس ذلك من خلال المؤشرات على الانعكاسات الاقتصادية السلبية للفساد المالي والاداري على التنمية الاقتصادية– ففيما يتعلق بمستويات البطالة التي تعاظمت في العراق

و تراجع جهود التنمية، وتفاقم الديون الخارجية بشكل مهول، والظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي يتعرض لها العراقيون منذ ٢٠٠٣، بالإضافة الى طغيان الفساد المالي، والإداري، هنالك اختلال منظومة القوانين الخاصة بالاستثمارات، وسوق العمل، وحركة الأموال. متدنية. (https://annabaa.org/arabic/studies/26167)

ويرى الباحث أن هنالك اسبابا اخرى تساهم في الفساد المالي والاداري تتمثل في المحاصصة الطائفية والعرقية والحزبية التي تعكس آثارا واضحة على الكثير من الموظفين المفسدين. وايضا ضعف الرقابة الداخلية .

وللمؤسسات الرقابية دور في الحد من الفساد المالي والاداري يتمثل في :- (الغريباوي،٢٠١٢، انترنت)

١. تفعيل الدوائر الرقابية لهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية بشكل عام وكلاً حسب اختصاصه ضمن الوزارات المعنية.
٢. إصدار قوانين صارمة لمنع هدر الأموال العامة والفساد الإداري والمسائلة الجدية لهم فضلاً عن الاختيار الصحيح للأشخاص النزيهين من هيئات الرقابة والمفتشين والنزاهة فضلاً عن تفعيل وسائل المحاسبة والمساءلة وتأكيد أن لا رقابة بدون مساءلة ومحاسبة، مع تطوير أدوات وبرامج الاصلاح وتحديث وسائل وأساليب الرقابة.
٣. تشريع القوانين الرادعة واللازمة من اجل القضاء على الفساد الإداري يتلاءم مع حجم هذه الظاهرة والتي بلغت مستويات عالية كما تم إيضاحه في التقرير الذي أصدرته هيئة النزاهة العراقية مع الاهتمام بمستوى الرواتب والاجور سواء كان ذلك للقطاع الخاص او العام وتحقيق التوازن بين مستلزمات المعيشة ومستوى الاجور.
٤. وضع آليات للتعامل مع بناء استراتيجية الاجهزة الرقابية وفاعليتها في مكافحة الفساد المالي والاداري في وزارة التجارة التي وردت تفاصيلها في دراستنا مع تبني دراسة توزيع المهام والمسؤوليات في ضوء محاور الاستراتيجية من ذوي الاختصاص.

ثانيا : دور المؤسسة الدينية

المؤسسة الدينية الاسلامية بكل اطيافها المذهبية والفرقية رفضت كل الوان الفساد في المجتمع، وحثت على الالتزام بالشريعة السماوية التي حاربت المفسدين وتوعدتهم بالعذاب المبين والخزي في الدنيا والاخرة بعشرات الآيات ومئات الاحاديث والروايات.

إن للدين تأثير مباشر على سلوك الانسان في أي مجتمع بشري . تعد الوظائف الدينية الاجتماعية من أهم الوظائف التي لها تأثير على سلوك البشر. لذلك نجد أن نظرة الاسلام للمؤسسة الدينية على أنها

الولاية التي تقوم على الهداية والحماية والخدمة للأمة. ونجد أن نظرة الافراد للمؤسسة الدينية على أنها القدسية والنزاهة والعدالة .(نزال،٢٠١٧، ص٢٣)

ثالثا – تأثير الاستقرار والأمن على ثقة الأفراد.

إن أهم ركائز بناء الدولة، هى حالة السكينة و الهدوء التي تسود المجتمع وتجعله قادراً على تحقيق أهدافه و طموحاته نتيجة للحالة السلمية التي يمر بها بفضل التوازن الاجتماعي بين القوى والأحزاب والحركات السياسية السلم والاستقرار بصورته الكاملة و سيادة روح التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي بين كافة أفراد المجتمع المتفاعل الذي يؤدي إلى تسلسلات من العلاقات التي تدعم المجتمع وتبقي على تماسكه ومن ثم تساهم في بناء أحد أركان الدولة وهو التلاحم والاندماج الاجتماعي. وهناك عدد من الأزمات والمعوقات التي أسهمت في تكريس حالة عدم الاستقرار الاجتماعي في المجتمع العراقي، لعل أهمها: فقدان ثقة الأفراد بالدولة ومؤسساتها الإدارية والوظيفية، مما يعني أساساً زعزعة ثقة الفرد العراقي بمجتمعه ككل وتغيير نظرته له، ومن ثم التشكيك بمدى قدرة الدولة على تحقيق تطلعاته وأهدافه في الحياة، ولعل ما عمق من أزمة عدم الثقة تلك هو طبيعة الأزمات المجتمعية التي يعيشها المواطن العراقي والتي انعكست بشكل جذري على حياته اليومية وأصبغتها بسماتها السلبية، وقد ساهمت تلك الأزمات السياسية والاقتصادية في إعاقة تطور الفرد العراقي وحددت الفرص أمامه نحو تقدمه ونموه وحولته في بعض الأحيان إلى شخص غريب في وطنه وفاقداً لأبسط أساسيات العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والمساواة والحقوق. فالسياسات الاقتصادية الغير مدروسة بشكل علمي دقيق وعدم القدرة على التوظيف والتشغيل الكفاءات العلمية وعدم القابلية على الاستجابة لمطالب المواطنين بشكل عام واصحاب الشهادات بشكل عام،بالتأكيد سيدفع نحو المزيد من عدم الثقة والخروج والتظاهر أو اللجوء إلى أعمال العنف أو الشغب ضد النظام السياسي الحاكم، وقد يصيبه بالإحباط ويؤدي ذلك إلى كراهية المجتمع بشكل عام، ومن ثم الانحراف في سلوكه والانضمام للجماعات الإرهابية المتطرفة، ومن ثم يخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي اللذان يدفعان بدورهما إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والنفسي ومن ثم الحيلولة دون بناء أسس ومرتكزات الدولة العراقية وتهديد كيانها ككل.(http://mcsr.net/news519)

الخاتمة

في هذه الدراسة حاولنا تجسيد قراء لمعوقات التغير السياسي والاجتماعي علما بإن الظروف التي مر بها العراق تعتبر من أقسى الطروف التي أدت الى تعثر التغير السياسي والاجتماعي خصوصا لفترة ما بعد ٢٠٠٣م.

النتائج:-

١. هناك مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية و الامنية وتشابك التعقيد الداخلي والخارجي، بما يجعل الكثير من معوقات التغير السياسي والاجتماعي في المشهد العراقي.
٢. العشائر كمؤسسات اجتماعية ترفض التغيير الاجتماعي والثقافي، الذي يتناقض مع مصلحة العشيرة وهيمنة العشيرة على المجتمع.
٣. عدم الانسجام والتواصل والموائمة بين تركيبة المجتمع الذي يساهم في عرقلة التغيير الاجتماعي والسياسي.
٤. النظام القبلي والعشائر شكل المجتمع العراقي وساهم بأدوار فاعلة فولدت منه الطائفية والمحاصصة وساهمت في التغيرات الحاصلة في مراحل مختلفة من تاريخ العراق سواء اكانت اجتماعية أو سياسية.
٥. تنامي دور العشائر هو أحد أهم الإشكالات الاجتماعية التي تؤثر في التركيبة البنيوية لدولة العراق.
٦. إن الظروف التي شهدها العراق ما بعد التاسع من ابريل ٢٠٠٣ وترسبات الاستبداد السياسي للأنظمة السابقة واجه المجتمع العراقي تحديات وإشكالات عديدة سياسية، اقتصادية، وأمنية، واجتماعية فرضت نفسها على واقعه وعلى مدى استقراره المجتمعي، ومن ثم على إمكانية بناء الدولة العراقية على أسس جديدة.
٣. تعرض العراق لنوعين من العوامل التي تعتبر من عوائق التغير السياسي والاجتماعي تتمثل في عوامل داخلية تتعلق بطبيعة المجتمع العراقي وخصوصياته. وعوامل خارجية مرجعيتها البعد الاقليمي للعراق وظروف الاحتلال وما رافقها من آثار.
٧. إن الوضع السياسي الهش وعدم التوافق والبنية السياسية تمثل جوانب مهمة من معوقات التغير الاجتماعي والسياسي.
٨. إن المعوقات الاقتصادية أحد معوقات التغير الاجتماعي وكذلك ضعف الوعي الثقافي للفرد.
٩. إن التحول السريع نحو الديمقراطية لم يتم استيعابه بعد.
١٠. المحاصصة الطائفية والعرقية والحزبية التي تعكس آثارا واضحة على الكثير من الموظفين المفسدين. وايضا ضعف الرقابة الداخلية أهم اسباب الفساد المالي والاداري.

التوصيات

١. تبني مشروع وطني يساهم في تحويل العشائر الى نقطة دعم في التغير السياسي والاجتماعي.
٢. الاهتمام بثقافة الحقوق والواجبات.
٣. ضرورة حتمية التغير الذي ينعكس على تطور الدول وتقدمها بصورة صحيحة عاكسا الجوانب الاجتماعية والسياسية الايجابية لتحقيق الازدهار والرفاهية .

٤. ضرورة التعاون الوطني لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية لإقامة الدولة المدنية لبناء مجتمع جديد يقوم على العدالة وتأخذ فيه القبيلة دورها الاجتماعي والثقافي في البناء .

Sources and references

1. Ibrahim Othman and others, Social Change, The Arab Company for Marketing and Supply, 2nd Edition, 2008 AD.
2. Ibn Manzur for Statement of the Arabs, Part IV, Dar Al-Jeel, Beirut, 1998 AD.
3. Abu Nasr Ismail bin Hammad Al-Gohary. Al-Sahhah, n.d., Alexandria Press, c.10.
4. Ahmed Zayed and Others, Social Change, The Egyptian Library, 2006 AD.
5. Ahmed Fawzi Al-Sadi, Ibrahim, Social Development Issues in Developing Countries, Part Two, Dar Al-Liwa for Publishing and Distribution, Riyadh, 1992 AD.
6. Adir Al-Yazid, 2015 AD, Obstacles to Building the National State in Iraq for the Post-Anglo-American Invasion 20032014-, Master Thesis, Mouloud Mamari University - Tezir Ouzou.
7. Amin Al-Shaqaba, Saad Shaker Shibli, Security Challenges for American Foreign Policy in the Middle East, The Post-Cold War Period, 1990-2008, 1st Edition, Amman: Al-Hamid Library House for Publishing and Distribution, 2012.
8. Basil Yusef Bajk (and others), The Strategy of Destruction, Mechanisms of the American Occupation of Iraq and its Results: Sectarianism, National Identity Economic Policies, Edition 1, Lebanon: Center for Arab Unity Studies, 2006, p. 65
9. Al-Jumoui Moumen Bakoush, 2017 AD, Social change and its implications for the social values of university students - field study in some Algerian universities, PhD thesis in social psychology, University of Muhammad Khayseer, Soukra, Algeria,
10. Hassan Abdul Hamid Ahmad Radwan, Social Change and Society, Modern University Office, 1st Edition, 2008 AD.
11. Haydar Abdul Amir Al-Gharibawi, The Effectiveness of Regulatory Bodies in Combating Corruption in Iraq, A Proposed (An Effective Control Strategy in the Ministry of Trade), at the link https://annabaa.org/arabic/studies/26167
12. Rashid Sameh, Occupied Iraq ... The undermining of the state and the system, International Politics, No. 164, April 2006, p. 137
13. Shaim Bin Lafi Al-Hamzani, Social Change in the Hail Region: A Scientific Study, 1410 AH / 1990AD on the Internet (WWW.Marefa.Org(
14. Al-Shahat Saad Muhammad Othman, a treatment program for some obstacles to using the educational method in the subject of mathematics in the second episode of the basic education stage, a master's thesis

Hussein Tawfiq, Civil Society, Quantitative and Qualitative Institutions, Civil Society Symposium and its Role in Achieving Democracy in Beirut, the Arab World, Center for Arab Unity Studies, 1st Edition, 1992.

15. Abbas Hamza Nazzal, The Role of Religious Institutions in Combating Corruption Crimes, 2017, Al-Qadisiyah Journal for Human Sciences.
16. Abdel Raouf, Social Change, The Egyptian Library, Alexandria, 2001-2002
17. Abd al-Mu'ti Ibn Khaldun, advanced, House revival of the heritage, dt.
18. Majd Al-Din Muhammad Ibn Ya`qub Al-Fayrouzabadi (d.817 AH / 1415 AD), Al-Qamos Al Muheet, 1st Edition, Beirut, Lebanon: House of Revival of Arab Heritage, 1412 AH / 1991 AD
19. Mohamed El-Gohary, Introduction to Sociology.

1. Ahmed Shukr Al-Subhi, The Future of Civil Society in the Arab World, Center for Arab Unity Studies, Lebanon, 2000.
20. Muhammad al-Daqas, Social Change between Theory and Practice, 2nd Edition, Dar Mahloul, Amman, 1996 AD.
21. Muhammad Jamil Ahmad, 2020 AD, The Structural Change of the Clan for the Post-ISIS Period (anthropological study in the city of Baghdad), Studies, Human and Social Sciences, Volume 47, Number 2, Appendix 2 Special Issue: The Seventh International Second Scientific Conference of the Ethnic Society for Curricula Teaching Methods and Educational Evaluation, Diyala Governorate Branch.
22. Muhammad Mortada Al-Zubaidi. 1325 AH, House of Revival of Arab Heritage - Beirut, Part 2.
23. Mamdouh Mahmoud Mansour, The American-Soviet Conflict in the Middle East, Egypt: Madbouly Library, (dtn), p. 49
24. Maha Yahya, Iraq's Existential Crisis, Sectarianism is Part of the Problem, Kering Middle East Center, at:

www.carnegie endowment.org:

1. Robert . A.Nisbet , social change vane and History , university press , London – 1969
2. .http://mcsr.net/news519
3. https://annabaa.org/arabic/reports/21886